

## التقرير المؤقت للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

### أولا مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويعرض التقرير آخر التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ تقديم التقرير الأخير المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (S/1999/1127).

### ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - في وقت إعداد تقريره الأخير، كانت المعارضة الطاجيكية الموحدة قد علقت مشاركتها في لجنة المصالحة الوطنية وهددت بمقاطعة الانتخابات الرئاسية بسبب أسلوب التعامل مع تسجيل مرشحي المعارضة. وكانت لجنة المصالحة الوطنية قد أنشأت، بناء على اقتراح من ممثلي الخاص ايفو بيتروف، فريق عمل لحل تلك القضايا. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عشية الانتخابات الرئاسية، وقع الرئيس رحمونوف والسيد نوري قائد المعارضة الطاجيكية الموحدة، بروتوكولا من ٢٢ نقطة يتعلق بالضمانات السياسية للتحضير للانتخابات البرلمانية وإجرائها. وأجريت الانتخابات الرئاسية يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كما كان مقررا، بمشاركة المعارضة الطاجيكية الموحدة. وأعيد انتخاب الرئيس رحمونوف لولاية أخرى مدتها سبع سنوات. وفي يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استأنفت المعارضة الطاجيكية الموحدة مشاركتها في لجنة المصالحة الوطنية.

٣ - وبعد ذلك مباشرة عكفت اللجنة على بحث مشروع قانون الانتخابات. وكانت المسألتان الأكثر إثارة للخلاف هما عدد المقاعد في المجلس البرلماني الأدنى وتوقيت الانتخابات المحلية، وهما مسألتان تؤثران على تشكيل المجلس الأعلى. وبدعم من فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية عملت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على نحو وثيق مع لجنة المصالحة الوطنية، واقترحت حولا توفيقية للخروج من المأزق. كما نشطت في هذا الشأن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في دوشانبي.

٤ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، توصل الرئيس رحمونوف والسيد نوري إلى اتفاق ينص على أن يضم مجلس النواب (المجلس الأدنى) ٦٣ مقعدا والجمعية الوطنية (المجلس الأعلى) ٣٣ مقعدا. كما اتفق على أن تُجرى الانتخابات المحلية بالتزامن مع انتخابات مجلس النواب. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد البرلمان قانون الانتخابات الجديد.

٥ - وفي الفترة ما بين ١٤ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر قامت بعثة التقييم الثالثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بزيارة طاجيكستان لتحديد مدى وفاء الإطار التشريعي والإداري والسياسي العام للانتخابات بالمعايير التي تمكن المنظمين من الإشراف على الانتخابات. واكتشفت البعثة عددا من النقائص في قانون الانتخابات. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن القانون أي حكم بشأن المراقبين المحليين المستقلين، كما ينص على أنه ليس بوسع مراقبي الأحزاب طرح الموضوعات إلا بموافقة رئيس لجنة الانتخابات؛ ولم تحدد آجال لسحب الترشيحات، مما يترك المجال مفتوحا لممارسة الضغوط على المرشحين للانسحاب في آخر لحظة؛ كما أن الأحكام المتصلة بالمساواة في استخدام وسائل الإعلام غير دقيقة بما يكفي. وعلاوة على ذلك، لم تصدر اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات والاستفتاءات لوائح لتنفيذ قانون الانتخابات ولم تُقدّم أي تعليمات مكتوبة للجان الانتخابية التابعة لها. بيد أن البعثة المشتركة وجدت أن هناك قدرا من التعددية السياسية حيث أن المنافسة في الانتخابات ستُجرى بين عدة تجمعات سياسية. وبناء على ذلك، أوصت بأن تقوم الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالرغم من أوجه القصور التي تشوب البيئة الانتخابية، بنشر بعثة مشتركة للمراقبة، وهو ما يمكن أن يخلق أثرا إيجابيا فيما يتعلق بتعزيز عنصر التعددية.

٦ - ووفقا لهذه التوصية عمدت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى نشر البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات، أملا في أن تساعد مساهمة المنظمين في أول انتخابات تعددية في ذلك البلد على ترسيخ المبادئ الديمقراطية. واتفقت المنظمتان على أن تستند البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات في تقييمها إلى الوثيقة التي اعتمدت في اجتماع كوبنهاغن للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقد في عام ١٩٩٠ (وثيقة كوبنهاغن) التي التزمت بها طاجيكستان كدولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٧ - ووصلت البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات إلى طاجيكستان خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٠، وكان قوامها ١٠ موظفين أساسيين و ١٣ مراقبا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، و ٥ خبراء في شؤون الانتخابات من الأمم المتحدة. ووفرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الدعم السوقي وأماكن العمل من خلال مكاتبها الميدانية الأربعة في خوروغ وخوجاند وكليلب وكورغان تيوييه ومكتب انتخابي مؤقت في غارم. وقدم المراقبون العسكريون التابعون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الدعم في مجال الاتصالات والربط مع السلطات المحلية بشأن المسائل الأمنية. وفي يوم الاقتراع، نشرت البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات ٨٦ مراقبا على المدى القصير اختارتهم من بين أفراد المنظمات الدولية الموجودة في طاجيكستان. وزار أولئك المراقبون حوالي ٣٠٠ من بين مراكز الاقتراع البالغ عددها ٢٧٦١ مركزا كما أشرفوا على عد الأصوات وجدولة النتائج.

٨ - وقد تدهورت الحالة الأمنية خلال الحملة الانتخابية. وسجل عدد من أحداث العنف أخطرها الحادث الذي وقع يوم ١٦ شباط/فبراير حين انفجرت قنبلة في سيارة عمدة دوشانبي. وقد أصيب العمدة بجروح وقُتل مرشح الحزب الديمقراطي الشعبي الحاكم الذي كان معه في السيارة. وبالرغم من أن جميع الحوادث المبلّغ عنها لم تُعز إلى الانتخابات فإنها ساهمت في إشاعة جو من انعدام الأمن.

٩ - واستكملت عملية تسجيل المرشحين في ٦ شباط/فبراير. وبلغ مجموع المرشحين المسجلين ٣٣١ مرشحا للتنافس على مقاعد المجلس البرلماني الأدنى البالغ عددها ٦٣ مقعدا. وتنافس ثلثا هؤلاء المرشحين (٢٢٣)، الذين شملوا أعضاء في الأحزاب السياسية ومستقلين، على ٤١ مقعدا في الدوائر ذات الولاية المفردة؛ أما الباقون فكانوا مدرجين على قوائم الأحزاب التي سيجري عن طريقها شغل ٢٢ مقعدا. وبلغ متوسط عدد المرشحين المتنافسين على كل مقعد خمسة مرشحين. وأجري الاقتراع في ٢٧ شباط/فبراير دون أن تتخلله حوادث خطيرة.

١٠ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، أصدرت البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات ما توصلت إليه من نتائج واستنتاجات أولية. ونوهت البعثة بالدلالة المهمة لإشراك الأطراف المتحاربة سابقا وغيرها من الأطراف في العملية الانتخابية، وبأن طاجيكستان قد أجرت أول انتخابات متعددة الأحزاب في تاريخها في جو خال من العنف. بيد أنها نبهت أيضا إلى أن الانتخابات لم تف بالمعايير الدنيا ذات الصلة. وأشارت في هذا الصدد إلى ضعف التشريعات التي لم تكفل، في جملة أمور، استقلال لجنة إدارة الانتخابات أو توافر الحد الأدنى من الشفافية خلال عمليات تسجيل الناخبين وطبع بطاقات الاقتراع وجدولة النتائج وإعلانها ونشرها. وفي يوم الاقتراع، كان معدل التصويت عن طريق التفويض مرتفعا في أكثر من ٦٨ في المائة من الدوائر التي تمت مراقبتها، وسُمح لبعض الناخبين بالتصويت دون أن تكون بحوزتهم وثائق سليمة تثبت هويتهم، وذلك في ٦٧ في المائة من تلك الدوائر.

١١ - وفي ١ آذار/مارس، أعلنت اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات والاستفتاءات النتائج الأولية للجولة الأولى من الانتخابات. ووفقا لما أعلنته اللجنة، أدلى ٩٣,٢٣ في المائة من الناخبين بأصواتهم؛ وفاز الحزب الديمقراطي الشعبي الحاكم بثلاثة وثلاثين مقعدا، منها ١٨ عن طريق الانتخاب المباشر و ١٥ عن طريق قائمة الحزب؛ وفاز الحزب الشيوعي بسبعة مقاعد، اثنان منها عن طريق الانتخاب المباشر و ٥ عن طريق قائمة الحزب؛ وفاز حزب النهضة الإسلامي بمقعدين، كلاهما عن طريق قائمة الحزب. وفاز المرشحون المستقلون بمقاعد في ٨ دوائر انتخابية، ولكن أعلن بطلان الانتخابات في اثنتين منها، وهو ما يقتضي إجراء تصويت جديد من المقرر أن يتم في نهاية نيسان/أبريل. وقد تمت في ١٢ آذار/مارس انتخابات إعادة في ١٢ دائرة انتخابية لعدم حصول أي مرشح فيها على أغلبية الأصوات، ووفقا للنتائج التي أعلنتها اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات والاستفتاءات فاز الحزب الديمقراطي الشعبي الحاكم في سبع دوائر انتخابية؛ أما الدوائر الخمس المتبقية فذهب ثلاث منها إلى المستقلين، فيما لم تعلن النتائج في الدائرتين الأخيرتين حتى وقت إتمام إعداد هذا التقرير. ولم يحصل أي من الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي وحزب العدالة على الحد الأدنى اللازم من الأصوات للفوز بأي مقعد في البرلمان، وهو ٥ في المائة.

١٢ - ومن المقرر أن تجرى انتخابات الجمعية الوطنية (المجلس البرلماني الأعلى) التي تضم ٣٣ مقعدا، في ٢٣ آذار/مارس. وتتألف الجمعية الوطنية من ممثلين إقليميين، ٢٥ منهم تنتخبهم الجمعيات المحلية و ٨ نواب يعينهم الرئيس.

#### إعادة إدماج المقاتلين السابقين

١٣ - في الفترة الممتدة بين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، بأربع وثلاثين زيارة لوححدات مقاتلي المعارضة السابقين المعاد إدماجها؛ وقد تمت هذه الزيارات إما بصفة مستقلة أو بالاشتراك مع أعضاء اللجنة الفرعية العسكرية التابعة للجنة المصالحة الوطنية وممثلي الوزارة المعنية (وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو لجنة حماية حدود الدولة). وقد اشتكى كثير من هذه الوحدات من عدم دفع المرتبات ونقص الأغذية

والمعدات (بما في ذلك الملابس الرسمية) وعدم لياقة أماكن الإقامة. واشتكت تلك الوحدات أيضا من أنها لا تتلقى أي تعليمات من مقار قياداتها ولا تتلقى منها تدريبا ولا تأتي منها أي زيارات.

١٤ - وقد عطل حلول فصل الشتاء في تشرين الثاني/نوفمبر العمل في مشاريع إيجاد فرص العمل للمقاتلين السابقين في وادي كارايجين. وسيستأنف هذا النشاط في الربيع. وقد تم إعداد مشروع للمرحلة الثانية، لا يزال ينتظر التمويل.

### ثالثا ملاحظات

١٥ - بإجراء أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب في طاجيكستان، توشك على الانتهاء الفترة الانتقالية المتوخاة في الاتفاق العام لإقرار السلام والوفاء الوطني في طاجيكستان (S/1997/510)، وتوشك أيضا على الانتهاء العملية التي أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لدعمها. ويمثل هذا إنجازا كبيرا. وقد كانت عملية الانتقال، بعد أن ظل القتال مستمرا لسنوات، عملية عسيرة اعتورتها عدة أزمات عصبية عرضتها للخطر. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت الأطراف الطاجيكية تذليل تلك العقبات ووضعت بلدها على مسار المصالحة الوطنية والديمقراطية.

١٦ - وقد أسهمت الأمم المتحدة بقدر كبير في تحقيق هذا النجاح. فقد تم التوصل إلى الاتفاق العام برعايتها وبمشاركة نشطة من جانبها، كما أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، مدعومة بفريق الاتصال، كانت واسطة مهمة لكفالة تنفيذ أحكام ذلك الاتفاق. وقد أنجزت البعثة مهامها بإنجازا جيدا في ظل ظروف صعبة كثيرا ما اكتنفتها الخطورة. وإني أعترم سحب البعثة لدى انتهاء ولايتها في ١٥ أيار/مايو. ويجري حاليا تخفيض عدد المراقبين العسكريين تدريجيا.

١٧ - وفي حين أن هناك ما يدعو إلى الارتياح إزاء النجاح العام الذي حققته البعثة، فإنه ما زالت توجد بلا ريب أمور كثيرة يتعين إنجازها. وكما أوضحت الانتخابات الأخيرة، فإن التقدم صوب تحقيق ديمقراطية مستقرة لا يزال في بدايته، ومن المهم أن يظل المجتمع الدولي على اهتمامه بالأمر وأن يستمر في تقديم المساعدة. كذلك فإن عدد الرجال الموجودين تحت السلاح لا يزال أكثر مما ينبغي لبلد أصبح ينعم بالسلام؛ ولذا ينبغي تشجيع ومساعدة مزيد من هؤلاء على العودة إلى الحياة المدنية. وقد أوضحت مشاريع الأمم المتحدة في وادي كارايجين أنه بالإمكان تحقيق الكثير في هذا المجال بقدر متواضع نسبيا من الموارد.

١٨ - وفي الوقت الحاضر أقوم بالتشاور مع حكومة طاجيكستان بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في فترة بناء السلام وتوطيده بعد انتهاء الصراع. ويمكن أن يضطلع بهذا الدور مكتب صغير مماثل للمكاتب التي أنشئت في البلدان الأخرى التي مرت بصراعات عنيفة. وسأقوم بإبلاغ مجلس الأمن بنتائج هذه المشاورات.

